الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين

بيان مقدم من رابطة الكاثوليكيات الأستراليات، منظمة غير حكومية مدرجة في القائمة

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2004/1.

100204 100204 04-21001 (A)

نود أن نؤكد، في هذه الدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة، تأييدنا لدور الرجال والصبيان، الذين يجمعهم العمل مع المرأة، في تحقيق المساواة بين الجنسين بالنسبة للجميع.

ويحدث العنف المرتبط بنوع الجنس على جميع المستويات في جميع المجتمعات في كافة أرجاء العالم. ويبقى العنف ضد المرأة إحدى العقبات الأكثر إلحاحا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وكشفت دراسات استقصائية بدأها البرلمان الأوروبي في الآونة الأخيرة، عن أن امرأة واحدة على الأقل، من أصل خمس نساء تعاني من أعمال العنف التي تحدث من الزوج أو الشريك. ويعتبر الاتجار بالنساء والبنات من أجل الاستعباد الجنسي واحدا من مجالات الأنشطة الإجرامية الأسرع نموا على المستوى الدولي. إذ يقدر أن ما يربو على أربعة ملايين شخص، وبخاصة النساء والأطفال، يجري الاتجار بهم كل عام عبر الحدود الدولية.

ونحن ندعو جميع الرجال والنساء إلى الاعتراف بما قد يكون لهم من دور في ارتكاب أعمال العنف ضد المرأة، ونناشدهم العمل سويا في حملة منسقة على مستوى العالم، من أجل القضاء على هذا العنف وتعزيز احترام الذات والآخرين في آن واحد معا.

ونحن ندعو إلى اتخاذ التدابير المناسبة، لا سيما على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية، التي تؤدي إلى ربط العنف بنوع الجنس، في سلوك الرجل والمرأة معا. وينبغي أن يجري تعليم الجنسين على قدم المساواة، وبالتعاون مع الأسرة، مع إبراز القيم المرتبطة بكل من الجنسين في المقررات الدراسية. وينبغي أيضا أن تزال التحاملات القائمة في المواد التعليمية وفي إمكانية الحصول عليها، لا سيما في البلدان النامية، التي لا تتاح للبنات فيها عادة حتى إمكانية الحصول على أدنى مستويات التعليم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون كل طالب من الطلاب قادرا على الانخراط في التعليم باطمئنان وثقة وبدون خوف. كما ينبغي أن يسمح للمعلمين بممارسة دورهم التعليمي بدون تهديد أو مضايقة.

وينبغي أن تراعى، في كل برنامج من البرامج التعليمية المقترحة، الفوارق العقلية والنفسية بين البنات والأولاد. إذ تفرز أدمغة الذكور قدرا أقل من مادتي أوكسيتوسين وسيروتونين، وقدرا أكبر من مادتي توستيستيرون وفاسوبريسين، بخلاف أدمغة الإناث، مما يدفع بالذكور إلى الدخول في منافسات سعيا إلى إثبات قدر أنفسهم وهويتهم[١]. ويمكن التصدي إلى ما قد ينجم عن ذلك من نزوع إلى العنف الجسدي، خلال هذه السنوات من

(١) مايكل غوريان، CNNcom. (الصحة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).

تطور شخصياتهم، من خلال ممارسة الراشدين من الذكور والإناث لأدوارهم النموذجية بالصورة المناسبة.

ونحن نؤيد أيضا القضاء على التحاملات والممارسات الثقافية المستندة إلى الاعتقاد بتدني مرتبة أحد الجنسين وسمو قدر الجنس الآخر عليه – كبتر الأعضاء التناسلية للمرأة، ووأد المولودات، وزواج الأطفال. وينبغي للمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة ومؤسساتها، والدول الأطراف، التسليم والاعتراف بقيمة البنية التقليدية للأسرة كمصدر للموارد البشرية في كل أمة – إناثا وذكورا – وبأن الجنسين يشكلان العنصر الأساسي للتنشئة على القيم السلوكية والمعايير المجتمعية المقبولة. وتكون جميع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إن هي التزمت بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ملزمة بالعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وينبغي أن تصاغ وتنفذ سياسات المساعدة التي تقدمها الحكومات إلى الآباء والأمهات، فيما يتعلق بأداء الأدوار التكاملية للذكور والإناث وكفالة تفاعلهما في جميع مراحل دورة الحياة الأسرية.

كما ينبغي أن تصاغ برامج للتثقيف والدعوة على مستوى المجتمعات المحلية، وأن توجه إلى الجنسين معا في هذه المجتمعات. ويتعين أن تغطي هذه البرامج مسائل كالتمييز المرتبط بنوع الجنس، وتأثير العنف ضد المرأة، والمخاطر الملازمة لاستخدام موانع الحمل، والمخاطر الصحية المرتبطة بالإجهاض، والأقراص التي يجري تناولها صباح اليوم التالي للممارسة الجنسية، وفوائد ''الانضباط الأخلاقي'' وتؤكد فوق كل هذا وذاك قيمة جميع النساء فيما يتعلق بقدرتهم على إثراء المجتمعات، سواء كان ذلك على مستوى المترل أو موقع العمل.

ونحن نشجب استمرار الترويج لموانع الحمل والإجهاض والأقراص التي يجري تناولها صباح اليوم التالي للممارسة الجنسية، ونشجب تقنين البغاء، لأن ذلك قد يؤدي إلى إلحاق الضرر العقلي والجسدي بالنساء والفتيات. وتبين الإحصائيات الحديثة بما لا يدع مجالا للشك، وجود علاقة عارضة قطعية تربط ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض التي تنتقل بواسطة ممارسة الجنس، والسرطان، وفيروس بابيلوما البشري، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز (وما يترتب عليه من نتائج مميتة) على مستوى العالم، بما يسمى بتحرير المرأة جنسيا، من خلال تيسير إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل واستخدامها. ولا تزال الواقيات الذكرية تجد تشجيعا واسعا من قبل الحكومات والهيئات الدولية ذات الصلة، بوصفها وسيلة تكفل ''سلامة الممارسة الجنسية''، برغم تسليم صنّاعها بأن ''... الطريق الوحيد للسلامة هو الامتناع عن ممارسة الجنس''.

وقبل خمسين عاما توصل الطبيبان إيفلين وجون بيليغوز إلى الطريقة المسماة بطريقة بيليغوز للتبويض، كوسيلة طبيعية لتنظيم الحمل. وبينما لا تلقى هذه الطريقة سوى القليل من التأييد وسط المشتغلين بتنظيم الأسرة، إلا أن الصين أقبلت عليها بحماس، عقب مؤتمر بيجين، كوسيلة لتنظيم الأسرة وحققت معدلات نجاح عالية. ويتلقى الأطباء تدريبا على استخدام هذه الوسيلة في جميع كانتونات الصين. وبوسع مستخدمي هذه الطريقة البسيطة تحقيق النجاح بنسبة ١٠٠ في المائة إذا استخدموها على الوجه الصحيح. وهي تعتبر من وسائل التمكين للمرأة، إذ تجعلها تفهم طريقة عمل جسدها، وهو حق مشروع من حقوقها. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن هذه الطريقة على موقع الإنترنت التالي: www.woomb.org.

وبالرغم من تزايد الأدلة المحددة ضد الأدوات الأساسية للحركة التي تدعو إلى حرية الاختيار، فإن تنظيمات المرأة التي تدافع عن حقوق الأجنة، وتدعو إلى عدم تعدد الزوجات، وتقيم الحجج ضد تخفيض سن ممارسة الجنس بالتراضي وضد تقنين البغاء، تقابل في كثير من الأحيان بالاستخفاف والتهميش من لدن النساء والرجال الذين يشجعون على ''حرية الاختيار''، ومن كثير من القادة السياسيين والحكومات والهيئات الدولية الذين ترهبهم العبارات الرنانة التي يطلقها مؤيدي ''حرية الاختيار''.

ونحن ندعو إلى الاعتراف على الصعيد العالمي بمعاناة البسطاء من النساء، اللاتي يتركن لحالهن في مواجهة ما يترتب على أعمال العنف المرتكبة ضدهن عقليا وجسديا من نتائج في حياتهن اليومية.

كما ندعو إلى صياغة استراتيجيات إعلامية عالمية تدين جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الأسري، وبتر الأعضاء التناسلية للمرأة، ووأد المولودات، واستخدام وسائل منع الحمل الصناعية، والإجهاض، والاستعباد الجنسي.

وبينما لا يؤيد بعض الرجال فكرة المساواة بين الجنسين، فإن الكثيرين منهم يؤيدونها. وتؤيد إحدى منظمات الرجال الرائدة في الولايات المتحدة، منظمة ''الآباء المؤسسون''، حقيقة وجود عنف ضد المرأة والأطفال. وهم ينشدون نوعا جديدا من المجتمعات لا يرتبط فيه التهذيب والاحترام بيوم أو تاريخ معين، ويتعلم فيه الصبيان أن العنف لا يعني القوة، ويتبنى فيه الرجال مواقف مؤيدة للشجاعة، ويمارسون دور القيادة عن اقتناع، وتتوحد كلمتهم في التعبير عن ''رفض العنف''.

ونحن نناشد جميع النساء والرجال، ونناشد الأمم المتحدة ومؤسساتها، والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، الدعوة إلى إقامة حضارة يجد فيها ''كل فرد من البشر

الترحاب والتشريف والتبجيل - في أي مرحلة كانت من مراحل حياتهم وأيا كانت أوضاعهم، إناثا أم ذكورا، معوقين أو أصحاء، وأغنياء أو فقراء''.

ونحن نناشد أيضا الرجال والنساء معا، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة ومؤسساتها، والدول الأعضاء فيها، تأييد تشجيع الانضباط الأخلاقي، وبرامج الامتناع عن ممارسة الجنس، وتشجيع العلاقات الزوجية الأحادية.

وندعو الأمم المتحدة ومؤسساتها والدول الأعضاء فيها إلى استعراض ما لديها من برامج تربوية وكفالة تحقيقها لهدف القضاء على العنف المرتبط بنوع الجنس.

وفضلا عن ذلك، ندعو الأمم المتحدة ومؤسساتها والدول الأعضاء فيها والمنظمات غير الحكومية إلى تأييد ومساعدة منظمات الرجال التي تعمل على الوقوف في مواجهة العنف ضد المرأة والطفل.

ونحث كذلك الأمم المتحدة ومؤسساتها والدول الأعضاء فيها والمنظمات غير الحكومية، إلى إحياء البند '٢' من وثيقة الدورة السابعة والأربعين للجنة وضع المرأة، الذي يشير بوجه خاص إلى العنف ضد المرأة والطفل، ولا سيما الاتجار بالنساء والبنات لأغراض الاستعباد الجنسي.